الفصل الثانى عشر

الجريمة الإلكترونية

لم يكن هناك قلق مع بدايات شبكة الانترنت تجاه "جرائم" يمكن أن تنتهك على الشبكة، وذلك نظراً لمحدودية مستخدميها علاوة على كونها مقصورة على فئة معينة من المستخدمين وهم الباحثين ومنسوبي الجامعات. لهذا فالشبكة ليست آمنة في تصميمها وبناءها. لكن مع توسع استخدام الشبكة ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت وتعددت صورها وأشكالها.

إن شبكة الانترنت كشبكة معلوماتية ينطبق عليها النموذج المعروف لأمن المعلومات ذو الأبعاد الثلاثة وهي:

- **سرية المعلومات:** وذلك يعني ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الحاسبات أو المنقولة عبر الشبكة وعدم الإطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
- **سلامة المعلومات:** يتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب أو المنقولة عبر الشبكة إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
- **وجود المعلومات:** وذلك يتمثل في عدم حذف المعلومات المخزنة على أجهزة الحاسب إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك.
- إن جرائم الانترنت ليست محصورة في هذا النموذج، بل ظهرت جرائم لها صور أخرى متعددة تختلف باختلاف الهدف المباشر في الجريمة.

إن أهم الأهداف المقصودة في تلك الجرائم هي كالتالي:

١. **المعلومات:** يشمل ذلك سرقة أو تغير أو حذف المعلومات، ويرتبط هذا الهدف بشكل مباشر بالنموذج الذي سبق ذكره.

٢. **الأجهزة:** ويشمل ذلك تعطيلها أو تخريبها.

٣. **الأشخاص أو الجهات:** تهدف فئة كبيرة من الجرائم على شبكة الانترنت أشخاص أو جهات بشكل مباشر كالتهديد أو الابتزاز.علماً بان الجرائم التي تكون أهدافها المباشرة هي

المعلومات أو الأجهزة تهدف بشكل غير مباشر إلى الأشخاص المعنيين أو الجهات المعنية بتلك المعلومات أو الأجهزة.

بقي أن نذكر أن هناك جرائم متعلقة بالانترنت تشترك في طبيعتها مع جرائم التخريب أو السرقة التقليدية، كان يقوم المجرمون بسرقة أجهزة الحاسب المرتبطة بالانترنت أو تدميرها مباشرة أو تدمير وسائل الاتصال كالأسلاك والأطباق الفضائية وغيرها. حيث يستخدم المجرمون أسلحةً تقليديةً ابتداء من المشارط والسكاكين وحتى عبوات متفجرة، وكمثال لهذا الصنف من الجرائم قام مشغل أجهزة في إحدى الشركات الأمريكية بصب بنزين على أجهزة شركة منافسة وذلك لإحراقها حيث دمر مركز الحاسب الآلي الخاص بتلك الشركة المنافسة برمته. **وفيما يلي استعراض لعدد من جرائم الانترنت**

أولا: صناعة ونشر الفيروسات:

وهي أكثر جرائم الانترنت انتشارا وتأثيرا. أن الفيروسات كما هو معلوم ليست وليدة الانترنت فقد أشار إلى مفهوم فيروس الحاسب العالم الرياضي المعروف فون نيومن في منتصف الأربعينات الميلادية. لم تكن الانترنت الوسيلة الأكثر استخداما في نشر وتوزيع الفيروسات إلا في السنوات الخمس الأخيرة، حيث أصبحت الانترنت وسيلة فعالة وسريعة في نشر الفيروسات. ولا يخفي على الكثير سرعة توغل ما يسمى ب"الدودة الحمراء" حيث استطاعت خلال أقل من تسع ساعات اقتحام ما يقرب من ربع مليون جهاز في ١٩ يوليو ٢٠٠١م. أن الهدف المباشر للفيروسات هي المعلومات المخزنة على الأجهزة المقتحمة حيث تقوم بتغييرها أو حذفها أو سرقتها ونقلها إلى أجهزة أخرى.

ثانيا: الاختراقات:

تتمثل في الدخول غير المصرح به إلى أجهزة أو شبكات حاسب آلي. ان جل عمليات الاختراقات (أو محاولات الاختراقات) تتم من خلال برامج متوفرة على الانترنت يمكن لمن له خبرات تقنية متواضعة أن يستخدمها لشن هجماته على أجهزة الغير، وهنا تكمن الخطورة.

تختلف الأهداف المباشرة للاختراقات، فقد تكون المعلومات هي الهدف المباشر حيث يسعى المخترق لتغيير أو سرقة أو إزالة

معلومات معينة. وقد تكون الجهاز هو الهدف المباشر بغض النظر عن المعلومات المخزنة عليه، كان يقوم المخترق بعمليته بقصد إبراز قدراته "الإختراقيه" أو لإثبات وجود ثغرات في الجهاز المخترق.

من أكثر الأجهزة المستهدفة في هذا النوع من الجرائم هي تلك التي تستضيف المواقع على الانترنت، حيث يتم تحريف المعلومات الموجودة على الموقع أو ما يسمى بتغيير وجه الموقع (Defacing). أن استهداف هذا النوع من الأجهزة يعود إلى عدة أسباب من أهمها كثرة وجود هذه الأجهزة على الشبكة، وسرعة انتشار الخبر حول اختراق ذلك الجهاز خاصة إذا كان يضم مواقع معروفة.

جميع الجرائم التي ذكرناها تستهدف بشكل مباشر معلومات أو أجهزة وشبكات حاسبات. أما جرائم الانترنت التي تستهدف جهات سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، ففيها يلي عرض لبعضها:

ثالثاً: انتحال الشخصية:

هي جريمة الألفية الجديدة كما سماها بعض المختصين في أمن المعلومات وذلك نظراً لسرعة انتشار ارتكابها خاصة في الأوساط التجارية. تتمثل هذه الجريمة في استخدام هوية شخصية أخرى بطرقة غير شرعية. وتهدف إما لغرض الاستفادة من مكانه تلك الهوية (أي هوية الضحية) أو لإخفاء هوية شخصية المجرم لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى. أن ارتكاب هذه الجريمة على شبكة الانترنت أمر سهل وهذه من أكبر سلبيات الانترنت الأمنية. وللتغلب على هذه المشكلة، فقد بدأت كثير من المعاملات الحساسة على شبكة الانترنت كالتجارية في الاعتماد على وسائل متينة لتوثيق الهوية كالتوقيع الرقمي والتي تجعل من الصعب ارتكاب هذه الجريمة.

رابعاً: التشهير وتشويه السمعة:

يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، والذي قد يكون فرداً أو مجتمع أو دين أو مؤسسة تجارية أو سياسية. تتعدد الوسائل المستخدمة في هذا النوع من الجرائم، لكن في مقدمة هذه الوسائل انشاء موقع على الشبكة يحوي المعلومات المطلوبة نشرها أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين.

خامساً: صناعة ونشر الإباحية:

لقد وفرت شبكة الانترنت أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لصناعة ونشر الإباحية. أن الانترنت جعلت الإباحية وسائل عرضها من صور وفيديو وحوارات في متناول الجميع، ولعل هذا يعد أكبر الجوانب السلبية للانترنت خاصة في مجتمع محافظ على دينه وتقاليده كمجتمعنا. أن صناعة ونشر الإباحية تعد جريمة في كثير من دول العالم خاصة تلك التي تستهدف أو تستخدم الأطفال. لقد تمت إدانة مجرمين في أكثر من مائتي جريمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة أربع سنوات والتي انتهت في ديسمبر ١٩٩٨م، تتعلق هذه الجرائم بتغرير الأطفال في أعمال إباحية أو نشر مواقع تعرض مشاهد إباحية لأطفال.

سادساً: النصب والاحتيال:

أصبحت الانترنت مجالاً رحباً لمن له سلع أو خدمات يريد أن يقدمها، وبوسائل غير مسبوقة كاستخدام البريد الإلكتروني أو عرضها على موقع على الشبكة أو عن طريق ساحات الحوار. ومن الطبيعي أن يساء استخدام هذه الوسائل في عمليات نصب واحتيال. ولعل القارئ الكريم الذي يستخدم البريد الإلكتروني بشكل مستمر تصله رسائل بريدية من هذا النوع. أن كثيراً من صور النصب والاحتيال التي يتعرض لها الناس في حياتهم اليومية لها مثيل على شبكة الانترنت مثل بيع سلع أو خدمات وهمية، أو المساهمة في مشاريع استثمارية وهمية أو سرقة معلومات البطاقات الائتمانية. أن ما يميز عمليات النصب والاحتيال على الانترنت عن مثيلاتها في الحياة اليومية هي سرعة قدرة مرتكبها على الاختفاء والتلاشي.

بعد هذا العرض لعدد من أنواع جرائم الانترنت، أجد نفسي أمام سؤال مهم يطرح نفسه بقوة ألا وهو: هل من المهم إحداث انظمة ولوائح تعطي السلطات الأمنية والقضائية الحق في تجريم هذه الأعمال وبالتالي تطبيق عقوبات جزائية على مرتكبيها،أو يمكن استخدام الانظمة الموجودة والمستخدمة في تجريم ومعاقبة جرائم السرقة والتعدي والنصب والاحتيال وغيرها من الجرائم التقليدية. في

الحقيقة لا يوجد إجماع بين أهل الاختصاص على هذا الرأي أو ذاك، لكن نظراً لان الانظمة الخاصة بالجرائم التقليدية قد لا تغطي جميع جوانب جرائم الانترنت لذا فان من المهم وجود نظام يجرم الأعمال غير المشروعة على الانترنت ويعاقب مرتكبيها.

ولأهم من ذلك هو توعية أفراد السلطات الأمنية والقضائية المعنية بهذه الانواع من الجرائم على كيفية التعامل معها وتدريبهم على دراسة وتحليل الأدلة، فلاشك أن طبيعة هذه الجرائم تختلف عن الجرائم التقليدية ولذلك فان يتعين على من يتعامل معها ان يمتلك قدرات تقنية ملائمة.

من الصعوبة نماماً حصر الجريمة الالكترونية حيث أن أشكالها متعددة متنوعة وهي تزداد تنوعاً وتعداداً كلما أوغل العالم في استخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت ويمكن تقسيم انواع الجريمة الالكترونية إلى أربع مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** وتشمل الجرائم التي تتمثل في استغلال البيانات المخزنة على الكمبيوتر بشكل غير قانوني.
- **المجموعة الثانية:** وتشمل الجرائم التي يتم من خلالها اختراق الكمبيوتر لتدمير البرامج والبيانات الموجودة في الملفات المخزنة عليه، وتدخل ضمن الفيروسات الالكترونية.
- **المجموعة الثالثة:** تشمل الجرائم التي فيها استخدام الكمبيوتر لارتكاب جريمة معينة أو التخطيط لها.
- **المجموعة الرابعة:** وتشمل الجرائم التي يتم فيها استخدام الكمبيوتر بشكل غير قانوني من قبل الأفراد المرخص لهم باستعماله.

ويمكن أيضاً تصنيف المجرم الالكتروني في أربع مجموعات رئيسية وهي:

- **المجموعة الأولى:** الموظفون العاملون بمراكز الكمبيوتر وهم يمثلون الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم الالكترونية وذلك بحكم سهولة اتصالهم بالحاسب ومعرفتهم بتفاصيله الفنية.
- **المجموعة الثانية:** الموظفون الساخطون على مؤسساتهم أو شركاتهم والذين يستغلون معرفتهم بانظمة الحاسب الآلي في شركاتهم وسيلة لإيقاع الضرر بهم عبر نشر البيانات أو استعمالها أو مسحها.

- **المجموعة الثالثة:** فئة العابثين مثل الهاكرز(HACKERS) أو الكراكرز،(crackers) وهم الذين يستغلون الكمبيوتر من أجل التسلية في أمور غير قانونية وليس بغرض التخريب.
- **المجموعة الرابعة:** الأفراد الذين يعملون في مجال الجريمة المنظمة عبر استخدام الكمبيوتر.

وتحدث الجريمة الالكترونية في إحدى ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة إدخال البيانات، ومن ذلك على سبيل المثال قيام المجرم الالكتروني بتغيير أو تزوير البيانات مثل التسلل الالكتروني إلى البيانات المتعلقة بفاتورة الهاتف قبل طبعها في شكلها النهائي بحيث يتمكن من حذف بعض المكالمات من الفاتورة قبل طباعتها وإرسالها، ومثل قيام أحد الطلاب بتغيير درجاته المسجلة على الكمبيوتر في مادة معينة أو تغيير تقديره الفصلي أو العام.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة تشغيل البيانات، ومن ذلك على سبيل المثال قيام المجرم الالكتروني بتغيير أو تعديل البرامج الجاهزة (soft wear) التي تقوم بتشغيل البيانات للوصول إلى نتائج محددة أو مقصودة بطريق غير شرعي من قبل الجاني، ومن ذلك مثلاً برنامج معين لتقريب الأرقام المتعلقة بالعمولات البنكية على حساب أحد الأشخاص، أو تجميع الفروق بين الأرقام المقربة والأرقام الفعلية وإضافتها لحساب سري آخر لنفس العميل.. وقد تبدو هذه الفروق بسيطة ولكنها ستكون كبيرة إذا تمت إضافتها خلال عدة سنوات.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة إخراج البيانات ، ومثل ذلك سرقة البيانات الالكترونية أو المعلومات الآلية المتعلقة بمراقبة مخزون إحدى الشركات ، أو إفشاء معلومة متعلقة بإحدى الشركات ، أو إفشاء معلومة متعلقة بأحد العملاء .

الانترنت تتحدى العالم:

لم يشهد العالم في العصر الحديث تطورا تكنولوجيا غاص في اعماق المجتمع و حمل معه بوادر تغيير اجتماعي و تطور حضاري و غزو ثقافي مثل الانترنت. و لا يزال العالم يعيش مرحلة ما قبل

الاستقرار بشأن هذه الظاهرة التكنولوجية الإعلامية الجديدة. و لعل إيجابياتها المتاعظمة و مخاطرها الواضحة خلقت ردود افعال متباينة إزاءها فالدولة مثل الفرد يصعب عليها ان تتخذ موقفا إزاء ظاهرة لم تتخذ معالمها بعد.

و السؤال هو هل تسيطر التكنولوجيا على المجتمع ؟ أم أن المجتمع يوظف التكنولوجيا لصالحه ؟ بعبارة أخرى هل يصبح المجتمع ضحية التكنولوجيا ؟ على أية حال فان الانترنت مثل أي مستحدث تكنولوجي له دورة حياة لن تتخطاها فقد تجأوزت مرحلة دخول السوق الدولي منذ أوائل التسعينات من هذا القرن حينما بدأت الدول القائدة و قادة الرأي في هذه الدول في استخدام الانترنت و مع ظهور جدواها على المستوى العلمي و الثقافي و الاقتصادي و التقني انتقلت الى مرحلة النمو. إذ يشهد كل يوم جديد مستخدمين جدد لهذه الوسيلة التكنولوجية الفكرية الجديدة.

و ستظل هذه المرحلة ما دام هناك توسع في الاقبال على هذه الخدمة سواء من قبل مقدمي المعلومات أو المستفيدين منها إلى أن يتشبع المجتمع الدولي و يصل إلى مرحلة الاستقرار و النضج و لسوف تهيمن الانترنت على سوق المعلومات في عالم اليوم إلى أن يظهر بديلاً جديداً يهدد بقائها و تبدأ في الانزواء ليحل محلها عملاقاً جديداً اكثر قدرة على اشباع احتياجات البشر و أيسر في الاستخدام و أقل تكلفة و لكن إلى أن يأتي هذا اليوم ستظل الانترنت تتحدى العالم.

تحديات خلقها الانترنت:

لا يستطيع منصف أيا كان انتماؤه الثقافي و الديني أن ينكر الايجابيات التي اتت بها الانترنت و من جهة نظر اسلامية بحتة تمثل هذه الوسيلة أداة لتحقيق اردة الله في تعريف شعوب العالم بعضهم بالبعض الآخر ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ و لكن الكارثة يمكن أن تقع إذا تعرفنا نحن عليهم و لم ننجح نحن في تعريفهم بنا. هنا نقع في أشكالية الغزو الثقافي فالتعارف الذي نصت عليه الآية يحمل معنى التفاعل و التبادل المشترك للافكار و الثقافات. فهل نحن قادرون على ذلك ؟ هذا هو التحدي الأول و يعني أن كم و نوع المعلومات و المعارف التي

نتلقاها أكبر آلاف المرات من كم ونوع المعلومات التي نقدمها عبر هذه الوسيلة وهنا نقع فريسة للآخر الذي يمكن أن يمحو أي شئ بما في ذلك اللغة و الثقافة و القيم و نمط الحياة و الشخصية. و منذ سنوات قليلة مضت كان العالم منقسما إلى شمال و جنوب و في ظل حركة عدم الانحياز طالبت دول الجنوب بتدفق اعلامي و معلوماتي متوازن فيما عرف باسم النظام الاعلامي الدولي الجديد و لكن مع انهيار الكتلة الشرقية و افول نجم حركة عد الانحياز و سيادة نموذج القطب الواحد لم تعد هذه الدعوى قائمة على الرغم من ازدياد حدة الخلل ليس فقط بين الشمال و الجنوب و لكن بين الشمال و الشمال نفسه.

أما التحدي الثاني اذي لايقل أهمية فهو تهديد الأمن القومي و قد عبرت دول المجموعة الأوروبية ذاتها عن تعرض سيادتها لتهديد محتمل نتيجة لاستخدام الانترنت في نشر المعلومات الخاصة بالجماعات الارهابية و تجارة المخدرات و صناعة المفرقعات و غيرها من الانشطة التي تهدد أمن و استقرار الدولة.

تهديد الاستقرار الاقتصادي للدول من خلال نشر الموضوعات الدعائية المغرضة و اساءة استخدام بطاقات الائتمان.

الإساءة الى سمعة الدول و الشركات و الأفراد و الماركات التجارية من من خلال الاعلانات الهدامة التي تنشر و تذاع مستهدفة الماركات المنافسة أو الدول المنافسة.

إساءة التعامل مع حقوق الملكية الفكرية للاعمال الفنية و المؤلفات العلمية و قواعد المعلومات الموسوعات و غيرها من المصنفات الفنية.

الإساءة لكرامة الإنسان خاصة الأقليات و استخدام الانترنت كوسيلة للتمييز العنصري.

و ليس أقل أهمية مما سبق استخدامها لبث معلومات و موضوعات و صور ذات مضامين جنسية مثيرة مما يؤثر سلبا على الشباب في بقاع مختلفة من المعمورة.

و نتيجة لعموم الشكوى و عدم اقتصارها على ثقافة دون أخرى أو دولة دون سواها اتجهت دول العالم وأن كان بشكل فردي

لاحتواء التحديات التي ولدتها هذه التكنولوجيا متعددة الابعاد. ولما كانت نظرة كل دولة وتقييمها لهذه الظاهرة مرتبطة بثقافتها ورؤيتها لايجابيات وسلبيات الظاهرة جاءت استجابات مختلفة.

تحديات التشريع:

في الوقت الذي بدأت فيه الكثير من دول العالم وضع تشريع يحكم مضمون الانترنت ويضبط حركة استخدامها لم تكن المشكلة في الهدف من التشريع ولكن لأي من الظواهر نشرع ؟ بعبارة أخرى لم تتفق وجهات نظر الحكومات بشان توصيف ظاهرة الانترنت هل سيتم التعامل معها مثل وسائل البريد باعتبارها وسيلة بريد الكتروني ؟ أم تخضع لنفس تشريعات المنظمة لوسائل الاتصال اللاسلكي يحكم استخدامها كوسيلة اتصال؟

هل ظهور الصحافة المطبوعة عبر هذه الوسيلة يجعلها أقرب إلى تشريعات الصافة أم أن الأنسب هو تطبيق التشريعات الإذاعية والتلفزيونية على الانترنت بعد دخولها عالم الإذاعة والتلفزيون؟ هل نتجاهل كل ذلك وننظر إلى هذه الظاهرة الجديدة من منظور أعلاني تجاري بعد دخول المعلنين ها العلم الالكتروني الجديد؟

وقد ناقش Peng Hwa Ang الاستاذ بالجامعة التكنولوجية بسنغافورة في دراسة مهمة بعنوان أساليب الدول للانترنت المناهج التي تبعتها بعض الدول للاقتراب من هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد وكانت **أهم نتائج دراسته مايلي :**

- أختلاف استجابات الدول للتحديات التي خلقتها الانترنت وأن كان الباعث الاساسي ثقافي في الدرجة الأولى فكل دولة تسعى لحماية هويتها.
- تحديات الانترنت لا تهدد الدول الضعيفة فقط ولكن القوى العظمى كذلك تعاملت معظم الدول مع الانترنت باعتبارها وسائل اعلام الكترونية (إذاعية وتلفزيونية) أكثر من كونها أي شيئ آخر ومن ثم فان التشريعات التي تحكم عمل الإذاعة والتلفزيون هي الأقرب للتطبيق مع الانترنت.

ومن أهم التشريعات التي اتخذتها الدول للرقابة على الانترنت مايلي:

١. في الولايات المتحدة صاحبة أكبر تجربة في حرية الأعلام المسموع والمرئي صدر قانون يعاب بالسجن أي مرسل أو متلقي للمواد الجنسية عبر الانترنت وفي خلال الأعوام الثلاثة الماضية اجرى مكتب التحقيقات الفيدرالية ٢٠٠ تحقيقاً أثمر على ٦٦ حكماً والقبض على ٨٨ مجرماً.

٢. في فرنسا ظهرت محأولة شديدة التزمت من قبل الدولة تعطي البوليس الحق في مراقبة مضموننترنت وفي عام ١٩٩٦ انشأت لجنة لهذا الغرض أوصت بضرورة التعأون الدولي لمراقبة المضمون وتعظيم التواجد الفرنسي ودعم اللغة والثقافة الفرنسية وطالبت اللجنة بوضع ميثاق شرف دولي لاستخدام الانترنت.

٣. أصدرت سنغافورة تشريعاً لمراقبة بعض فئات مضمون الانترنت خاصة مايتغلق بالدين أو العنصر أو السياسة ويعطي الحكومة الحق في منع المواقع التي تهدد عالامن القومي وتضم هذه المواقع مائة موقع أطلقت عليها أسم القائمة السوداء تحقق لها ذلك من خلال نظام-بروكسي.

٤. تتعامل الصين بكل حزم مع أي مواد سياسية أودينية أو ثقافية ويتدرج عقاب منتهكي التشريع الصيني من الانذار إلى الغرامة التي تبلغ ١٥٠٠٠ ين مايعادل أجر عامل صيني لمدة عام كامل.

٥. في كوريا الجنوبية يحق لوزير الاعلام أن يصدر أوامره بحذف أو مصادرة أي مضمون يشتبه في اسائته للجمهور أو تعارضه مع السياسة العامة للدولة خاصة مايتعلق بالدعاية المضادة أو المواد التي تبدي تعاطفاً مع كوريا الشمالية .وفي ضوء هذا القانون تم مصادرة ٢٢٠.٠٠٠ رسالة قدمتها احدى الجهات العاملة في تقديم المعلومات خلال الاشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٦.

٦. أصدرت المانيا حديثا قانون الوسائط المتعددة التي يحظر الدعاية المضادة كما يحظر الأستخدام الجنسي للانترنت ويرفض أي مادة تتعلق بالهولى كوست.

وينبغي لنا أن نتساءل أن نحن من هذه الظاهرة ؟ أن أخوف مانخافه هو الاتجاه إلى أحكام الرقابة على واحد من أهم مصادر المعلومات والتطوير العلمي والتقني في عالم اليوم تحت دعاوى الأمن القومي أو ما شابه مما يحيل هذه المجتمعات أى جزر منعزلة عن التفاعل الإيجابي العالمي وعلى الجانب الاخر فان شيوع استخدام وتبنى هذه الوسيلة الاعلامية الجديدة دون قيد أو شرط سوف يحمل في طياته احتمال فوضى اجتماعية يمكن أن تهدد الهوية الثقافية لمجتمعاتنا وتصبح المعادلة الصعبة هي كيف نتعامل مع الانترنت لتحقيق أقصى فائدة ممكنة في ظل الخسائر المتوقعة ؟ ولن نصل إلى ذلك مالم نخضع تحديات الظاهرة للبحث الجاد حتى نحافظ على ثقافة الأسلام والعرب لنكون بحق خير امة اخرجت للناس؟